بيان وفد الجمهورية اليمنية أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحدود من الكويت - جنيف

17-18 نوفمبر 2014م

يلقيه سعادة السفير د. علي محمد مجور
المندوب الدائم
السيدان الرئيسان المشاركان

استجوابنا في البداية أن أتفقنا لكما وللمكتب الأم المتحدة للحد من الكوارث في جنيف بالشكر على الترتيب الجيد لعقد هذا الاجتماع. وإننا على ثقة بكم - بخبركم وممارسات الدبلوماسية المتميزة - سوف نتمكن من إنجاز أعمال اللجنة التحضيرية بحكمة واقتدار.

الرئيسان المشاركان،

ومن هنا تقرب من الموعد المحدد لانتهاء الفترة المحددة لتنفيذ الأهداف الإنسانية للأندية والبدء في إنجاز جدوى دائمية لما بعد 2015، نود الإشارة إلى أن الكوارث الاقتصادية الناجمة عن الكوارث للعقد الماضي تجاوزت 100 مليار دولار، وهو ما يصرح الحاجة الملحة لتوفير مسارات تتزامن原則 الأجلين المتوسط والطويل، وتحديد التدابير الملزمة اللازمة لتفعيل من احتفال النسب في مخاطر مستقبلية والحد من مستويات المخاطر الراهنة وتعزيز القدرة على الصعود الاقتصادي. وبالمثل، ونأمل يتم إدراة مخاطر الكوارث بشكل فعال، فإن زيادة الخسائر الناجمة عنها وأثارها ستؤدي إلى تقويض المنجزات الإنسانية التي تحققت سابقاً وستعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً.

تمثل الكوارث الطبيعية أهم أعمق التحديات التي تواجه التنمية البشرية والاقتصادية في اليمن، حيث تتعرض بلادي سنوياً لكوارث طبيعية واحدة على الأقل ومتوسط خسائر اقتصادية تقدر ب 300 مليون دولار. لكن خسائر الاقتصادية التي علمناها الاقتصاد اليمني عام 2008 إجراء الفيضانات التي ضربت المناطق الشرقية تجاوزت مليار و600 مليون دولار، وهو ما يساوي 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبدلاً من تقاضى مخاطر الكوارث مشكلة التغيير المناخي، خصوصاً على السكان الفقراء والضعفاء الذين يتأثرون من جراء هذه الكوارث. كما أن التقلبات المناخية يمكن أن تؤثر أيضاً على رفع مستوى سطح البحر بما يؤدي إلى زيادة الفيضانات...
الساحلية التي من شأنها أن تؤثر بشدة على قطاع مضادات الأسلحة، والتي يمكن أن تقلل من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة تصل إلى 15%.

الرئيسان المشاركان،

وبالرغم من الالتزام السياسي بإدراج وتطوير آليات واستراتيجيات الحد من الكوارث في الخطة والاستراتيجيات التنموية الوطنية، إلا أن قلة الموارد اللازمة وضعف القدرات تحول دون رحمة ذلك الالتزام إلى واقع ملموس وفعال. ومع ذلك فهناك خطة حديثة لتطوير سياسات وطنية وأطر قانونية وتشريعية للحد من الخسائر والاستجابة للكوارث. لكن تبقى الكثير من الميزات التي تحول دون الوصول إلى المستوى المطلوب: فهناك بلاد يامتئ الشرح من الكوارث في المناهج التعليمية وبرامج التوعية لا يزال غالبًا. نتيجة لضعف الإسهامات وقلة الموارد لتعديل وتفعيل المناهج. كا أن ضعف المشاركة المجتمعية والبلدية يمثل أحد العوائق التي تواجهها بلادنا في مجال الخسائر والاستجابة للكوارث، فضلاً عن غياب صناديق التمويل الدائمة للاستجابة والعناية من الكوارث والتصدي لها.

كما يُوجد لدى الانتظار إلى موضوع الجفاف والتضاح يتمح الموارد المالية التي تعاني منه الجفاف، وخشوع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح وتشريد السكان والوضع الاقتصادي المدمر إلى حدوث مجاعات تخرج عن السيطرة، وهو ما أثبتته الدراسات حول مشاكل الجفاف.

الرئيسان المشاركان السادة الحضور،

يو فد بلادي التأكيد على أهمية أن يكون الحد من الخسائر الكوارث هدفًا بعيد ذاته في أجندة التنمية لما بعد 2020. كما نشدد على أهمية الشراكة العالمية ودور جميع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين والتعاوني للمحافظة على الكوارث مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتعارضة. كما ندعم تعزيز صندوق الأم المتحدة الانتقالي للحد من الكوارث ليقوم بالدور المناسب به على أكمل وجه.
كما تؤكد على أهمية مواصلة العمليات الحكومية المتعلقة بالحد من الكوارث وأجندتها الأخميدة لما بعد 2015، ومؤتمرات تغير المناخ، باعتبار أن التعامل مع الحد من مخاطر الكوارث يتصل بالتكيف مع تغير المناخ والذي يتضمن دمج الحد من المخاطر في خطط التكيف الوطنية.

وفي الختام يود وفد بلادي ان يعرب لكم عن خالص الشكر والتقدير لما تقومون به من جهود لإنجاح اعمال هذا الاجتماع.